العدد 105
تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

صوت الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المحتويات

صفحة 03 أنشطة الرئاسة
صفحة 05 لنا كلمة
صفحة 06 المرصد البرلماني
صفحة 09 فلسطين
صفحة 10 المرأة والبرلمان

البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي

مكلّف بإدارة العلاقات البرلمانية

الإدارة:

بيروت - لبنان

منطقة المرفأ - شارع المعرض

الرمز البريدي 8403-2011

هاتف 2-1/009611985960

www.arabipu.org

25 تشرين الثاني/ نوفمبر

اليوم الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة

أنشطة الرئاسة

تولى رئاسة الاتحاد البرلماني العربي سيادة الأستاذ محسن المندلاوي، رئيس مجلس النواب بالإنابة في جمهورية العراق الشقيق، اعتباراً من تاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، بعد شغور موقع رئيس مجلس النواب العراقي، بقرار من المحكمة الاتحادية العليا.

أصدر سيادة الأستاذ محسن المندلاوي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب بالإنابة في جمهورية العراق الشقيق، بياناً، بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، يُرحّب بإعلان دولة قطر الشقيقة، وجمهورية مصر العربية الشقيقة، نجاح جهود الوساطة المشتركة والتوصل إلى اتفاق هدنة إنسانية لأربعة أيام قابلة للتمديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

(التتمة ص 06)

أصدر سيادة الأستاذ محسن المندلاوي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب بالإنابة في جمهورية العراق الشقيق، بياناً، بتاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة – 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

(التتمة ص 07)

أصدر سيادة الأستاذ محسن المندلاوي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب بالإنابة في جمهورية العراق الشقيق، بياناً، بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، يَحتفي بمناسبةِ يوم التّضامن العالمي مع الشّعب الفلسطيني الشقيق.

(التتمة ص 08)

لنا كلمة

بقلم: فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مع استمرار المجازر الإسرائيلية الوحشية بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي ظل الصمت الدولي تجاه ما يحصل من قتل وتدمير وسفك لدماء الأشقاء الفلسطينيين من المدنيين الأبرياء، وتحديداً الأطفال والنساء والشيوخ، فإن الشعوب العربية لا تجد أمامها إلا طريق وحيد وهو المضي قُدماً في دعم الشعب الفلسطيني ونضاله المستمر لرفع الظلم عن كاهله، وتوفير كل ما يلزم على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي لتثبيت أقدام الأشقاء على أرض فلسطين العربية، أرض الآباء والأجداد، التي لم ولن تقبل بالذل والخنوع لسطوة الاحتلال الإسرائيلي الهمجي، الذي بات أسيراً لأحقاده وجبروته وطغيانه، الذي سيكون السبب الرئيسي في فنائه واندثاره ورحيله عن ثرى فلسطين الطهور، وإنّ غداً لناظره قريب.

وفي سياق اتساع نطاق الويلات وانفلات آلة القتل الإسرائيلية الفاشية من عقالها، لا يمكن لأي صاحب عقل ودين، يؤمن بالإنسانية وحق الإنسان بالعيش حراً كريماً على أرضه، إلا أن يستصرخ الضمير العالمي والإنساني لوقف الانتهاكات الإسرائيلية وممارساتها العنصرية القمعية، التي لا تعكس أبشع صور العنف والبطش ضدّ المرأة الفلسطينية فحسب، بل تكرّس سياسة قانون الغاب والأرض المحروقة، التي لا يسلم منها لا بشر ولا حجر ولا شجر.

اليوم، نحن أحوج ما نكون لتضامن عربي حقيقي فاعل، يتمثل بتوحيد المواقف العربية، والتأثير على الرأي العام العالمي، وتصحيح بوصلة العمل السياسي والدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي، بهدف العودة إلى المفاوضات والحوار، بدلاً من الغرق في مستنقع الأحقاد الإسرائيلية الصهيونية، التي تسعى لجرّ المنطقة بأكملها إلى أتون حرب مدمرة لن يكون المحتل الإسرائيلي بمأمن أو بمعزل عنها. وفي هذا الصدد، لا بدّ من الترحيب بنجاح جهود ومساعي دولة قطر وجمهورية مصر العربية الشقيقتين، في التوصل إلى هدنة إنسانية، تفسح المجال لإيصال الدعم والعون والمساعدات الغذائية والطبية للأشقاء الفلسطينيين.

لكن ومع اتساع الجرح الفلسطيني الغائر، لا يسعني إلا أن أؤكّد أن طموح الشعوب العربية لن يقتصر على هدنة هنا أو هناك، بل يحمل المجتمع الدولي على القبول بممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية، وإعادة الحقوق لأصحابها الشرعيين، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني الشقيق بتأسيس دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

والله ولي التوفيق

المرصد البرلماني

بـيـانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
يُرحّب بإعلان دولة قطر الشقيقة، وجمهورية مصر العربية الشقيقة، نجاح جهود الوساطة المشتركة والتوصل إلى
اتفاق هدنة إنسانية لأربعة أيام قابلة للتمديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة

في ضوء تضافر الجهود والمساعي العربية القطرية والمصرية للتوصل إلى هدنة تحقن دماء الأشقاء الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي الهمجية، وانطلاقاً من الحاجة الملحّة لوقف شامل للانتهاكات الإسرائيلية وقصف المدنيين الفلسطينيين العزّل، وتوفير الحماية اللازمة لهم، وتحرير المحتجزين والأسرى، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي**، **يُرحّبُ** بجهود الأشقاء في قطر ومصر، التي أفضت يوم الأربعاء الواقع في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، إلى التوصل لهدنة إنسانية لأربعة أيام قابلة للتجديد، متأملاً أن تكون هذه الهدنة بمثابة مدخلٍ للتوصل إلى وقف كامل ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وعودة الهدوء إلى عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن الموافقة على إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية من دون شروط، خصوصاً الغذاء والدواء.

كَما أنّ الاتحاد البرلماني العربي، **وإذْ يؤكّد**، أن الحل السياسي الشامل للقضية الفلسطينية لن يكون متاحاً أو ممكناً إلا على أساس رؤية حل الدولتين ومبادرة السلام العربية، **فإنّ الاتّحاد**، **يُطالبُ**، الأسرة الدولية ومجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياتهم القانونية أمام تكرار واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية المشينة، وإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالعودة إلى طاولة المفاوضات وتبني حل الدولتين كمسار وحيد للخروج من دوامات العنف والاقتتال المتلاحقة في كافة الأراضي الفلسطينية، **مُشدداً**، على أن التنكيلَ بأهل غزة وتعريضهم للإبادة والقتل والعقوبات الجماعية لن يؤدي إلاّ لمزيدٍ من العنف والغرق في مستنقع الأحقاد والكراهية، ناهيك عن زيادة الاحتقان والتوتر في المنطقة العربية، وإمكانية جرّها إلى أتون حرب لا تبقى ولا تَذر.

ويُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي، عن تأييده لأي مساعٍ وجهودٍ عربية تُسهم في رفع الظلم والقتل عن الأشقاء في فلسطين العربية، وتدفع باتجاه التوصل إلى حلّ قضية الصراع العربي-الإسرائيلي المزمنة، **مُجدّداً**، موقفه التضامني الداعم والمؤيد لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق في سبيل استعادة حقوقه المسلوبة وسعيه الدائم لتأسيس دولته المستقلة على الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

بيروت 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

محسن المندلاوي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب بالإنابة
جمهورية العراق

بـيـانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة
25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

في ظلّ الاستمرار بتجاهل حقوق المرأة، في كثير من الدول حول العالم، وتعدد أساليب انتهاك حقوقهن على مختلف المستويات بدءاً من الأسرة ووصولاً إلى بنية المجتمع ككل، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يحتفي**، باليوم الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة، والذي يصادف 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، **مُجدّداً مطالبته**، جميع الجهات الفاعلة والمؤثرة عربياً وإقليمياً ودولياً، بالعمل معاً لتعزيز مكانة المرأة وتمكينها من خلال سنّ تشريعات وقوانين تحفظ حقوقها، وتفسح لها المجال، كركن أساسي وفاعل لا يمكن الاستغناء عنه، للمشاركة الحقيقية والمثمرة في بناء الدولة والمجتمع.

وانطلاقاً من مبدأ تكامل الأدوار بين المرأة والرجل، بعيداً عن الصور النمطية التقليدية، التي تستخف بقدراتها ومساهماتها وتُغفل دورها في بناء أجيال فاعلة ومؤثرة، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يُشيدُ بدور المرأة، سواء أكانت ربّة منزل أم امرأة عاملة، فإسهامها في شتى المجالات والميادين الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية والطبية وغير ذلك الكثير لا يمكن أبداً الاستهانة بها أو نكرانها، فضلاً عن دورها الفطري والأساسي في بناء أسرتها ورعايتها وتحمّل مسؤولية تربية الأجيال وإعدادها إعداداً سليماً، **مؤكّداً**، أن مسيرة الأمم التنموية والنهضوية والتحررية لا يمكن أن تكتمل إلاّ بمشاركة المرأة، **ويذكّر الاتّحاد في سياق هذه الاحتفالية بصورة المرأة الفلسطينية الجبارة**، التي لم تغيب عن أذهان وقلوب الإنسانية، وكل ما تجسده من تضحية ونضال مستدام في تربية الأجيال وصون ذاكرتهم الوطنية الجمعية، لتكون ذخراً وزاداً لهم في نضالهم المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

وفي سياق الاحتفاء والمطالبة بوقف العنف ضدّ المرأة، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يُجدّد دعوته، لجميع دول العالم من أجل زيادة التنسيق والتعاون وبذل الجهود والمساعي الكفيلة بتحطيم حاجز العنف ضد المرأة، الذي ما يزال يُعرقل تحقيق المساواة والتنمية والسلام بين الجنسين، ناهيك عن الحاجة الملحة لاستيفاء كامل الحقوق الإنسانية للمرأة والفتاة.

بيروت 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

محسن المندلاوي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب بالإنابة
جمهورية العراق

بـــيانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
يَحتفي بمناسبةِ يوم التّضامن العالمي مع الشّعب الفلسطيني الشقيق

في ظلّ تفاقم الجرائم والمجازر الدموية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بحق أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، في عموم الأراضي الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة الجريح، فضلاً عن انتهاكها المستمر والفاضح لجميع العهود والمواثيق والأعراف الدولية، ونظراً للحاجة الملحة والعاجلة لتفعيل مبادئ التضامن العالمي قولاً وفعلاً لنصرة الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض لإبادة جماعية لم يشهدها تاريخ البشرية من قبل، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يَحتفي بمناسبة يوم التضامن العالمي، الواقع في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر** 2023، **مع الشعب الفلسطيني المكلوم والمظلوم والمقاوم في آنٍ معاً، مؤكّداً في الوقت ذاته**، أن ردّ الفعل الفلسطيني حالة طبيعية ومتوقعة من شعبٍ صبر وتحمل مختلف أنواع القهر والاضطهاد والقتل لأكثر من 75 سنةً مؤلمة، ولن يكون بمنأى عن تحقيقٍ طموحاته المشروعة بتأسيس دولته المستقلة والعيش بأمن واستقرار وسلام على أرض الآباء والأجداد.

وفي ضوء التعاطف الشعبي والمطالبة المستمرة بوقف آلة القتل الإسرائيلية، التي لا تميّز بين شجر أو بشر أو حجر، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يدعو، دول العالم قاطبةً لإعلاء كلمة الحق، والعمل معاً بقلبٍ إنساني واحد لوقف المجازر الإسرائيلية بحق المدنيين الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ، والدعوة لوقف دائم ومستمر للعربدة والطغيان الإسرائيلي الهمجي، وإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتطبيق قرارات الإجماع الدولي ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بهدف حقن الدماء وتأمين الحماية للشعب الفلسطيني، **مُجدّداً تحذيره**، من خطر انجرار المنطقة بأكملها إلى أتون حرب إقليمية دولية ستطال تبعاتها الكارثية الجميع دون استثناء.

وإذْ يُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي، عَنْ تأييده لكل ما جاء في القمة العربية الإسلامية الاستثنائية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، **فإنّ الاتّحاد يُشدّدُ**، على ضرورة البدء فوراً بتحركٍ دولي لوقف هذه الحرب التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي الانتقامية، وكسر الحصار على غزة وتوفير جميع الجهود الإغاثية الإنسانية، تمهيداً لحل القضية الفلسطينية استناداً إلى "حلّ الدولتين"، ومُبادرة السلام العربية لعام 2002، **ويُجدّدُ الاتّحاد**، موقفه التضامني الراسخ ودعمه المستمر للشعب الفلسطيني الشقيق، وتأييده المطلق لأيّة مبادرة هدفها حشد الدعم بمختلف أشكاله لنصرة الشعب الفلسطيني الشقيق وتقديم كل ما يلزم لنيل حقوقه غير القابلة للتصرّف.

بيروت 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

محسن المندلاوي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب بالإنابة
جمهورية العراق

فلسطين

المجلس الوطني الفلسطيني يطالب بوقف جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب الإسرائيلية

طالب المجلس الوطني الفلسطيني، المجتمع الدولي بترجمة تضامنه مع الشعب الفلسطيني لخطوات عملية لوقف جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب الإسرائيلية والتهجير القصري ودعم نضال وحقوق شعبنا.

وقال المجلس في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: إن شعبنا الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتعرض لتطهير عرقي عنصري وحصار نازي وعمليات طرد وترحيل قصري لعشرات الآلاف في قطاع غزة، وعمليات التهويد ومصادرة الأراضي والتغول الاستعماري، والاعتداءات المتكررة من قبل عصابات اليهود المتدينين على الأماكن الدينية، خاصة المسجد الأقصى، وصمت دولي رسمي يشتم به رائحة المؤامرة على شعبنا وقضيتنا وعلى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد.

وأضاف، يعد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مناسبة للتذكير بما يعانيه شعبنا من جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والظلم والتعسف والاضطهاد الناتج عن فشل المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة المطلوب منها تحمل مسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية، والالتزام بوعودها تجاه الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وحق العودة للاجئين إلى ديارهم وأراضيهم التي هجروا منها عام 1948.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن التضامن مع شعبنا الفلسطيني المظلوم، هو تضامن مع الحق ومبادئ حقوق الإنسان والحريات والقوانين والمواثيق الدولية، وتضامن مع العدل الذي يتطلع الشعب الفلسطيني للعيش في ظله بعد نيل حقوقه التي أقرتها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة واعترفت بها دول العالم، إلا الاحتلال الإسرائيلي العنصري ومن سانده على ظلم هذا الشعب، بالقوة والحماية لإبقاء احتلاله لأرضنا.

وأشار المجلس إلى أن هذه الذكرى السنوية لليوم العالمي للتضامن مع شعبنا، تتزامن مع ما يتعرض له قطاع غزة لليوم 55 لعدوان غير مسبوق في التاريخ الإنساني، ارتكبت فيه دولة الاحتلال الفاشية جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وأعمال تطهير عرقي وتهجير قسري، الأمر الذي يعكس درجات إرهاب الدولة المنظم والتمرد على القانون الدولي. كما يظهر بأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأراضي

الفلسطينية يهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني لمنعه من استمرار نضاله العادل من اجل تحقيق حقوقه الوطنية واستقلاله وحقه في تقرير مصيره.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني، بهذا الخصوص، بالوقف الفوري للحرب المتوحشة على شعبنا الفلسطيني وأرضه، وأعلن عن مساندته وتضامنه مع عائلات الشهداء والمنكوبين وحيا أبناء شعبنا الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، ورحب بمواقف بعض الدول الحرة مع الشعب الفلسطيني رفضاً لجرائم الإبادة الجماعية واحتجاجاً على المحرقة والتطهير العرقي.

وحمل حكومة الاحتلال وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا المسؤولية الكاملة عن حياة الفلسطينيين في غزة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، وحذر من تفاقم وانهيار الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل استمرار اغلاق المعابر وتقنين دخول المساعدات والإبادة وجرائم الحرب والإرهاب الإسرائيلي.

وأدان المجلس حالة عجز وصمت المجتمع الدولي الرسمي وعجزه عن وقف جرائم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته في الأرضي الفلسطينية بما يضع في دائرة الشك كل منظومة القانون الدولي.

وحيا الانتفاضة الشعبية والتضامنية العالمية من أجل وقف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة وباقي الأراضي المحتلة، ورأى أن اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يشكل فرصة للوقوف على معاناة الفلسطينيين ولفت انتباه العالم إلى المأساة والكارثة الإنسانية المستمرة والمتفاقمة جراء جرائم الاحتلال الإسرائيلي واستمرار حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية.

وقال إن عدم القدرة على محاسبة قادة الاحتلال على هذا الجرائم يعني ضوء أخضر لقوات الاحتلال لاتساع العدوان وبما ينذر بسقوط المزيد من الجرائم والتطهير العرقي.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني في ختام بيانه، لإعلان قطاع غزة منطقة منكوبة وتقديم كل ما يلزم للقطاع وضحايا جرائم الاحتلال من احتياجات صحية إنسانية.

المرأة والبرلمان

«مرأة الشورى»: مملكة البحرين شهدت نقلة نوعية في تعزيز المنظومة التشريعية المتعلقة بحقوق وحماية الطفل

أكدت لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى برئاسة سعادة الدكتورة فاطمة عبدالجبار الكوهجي، أن مملكة البحرين شهدت نقلة نوعية على مستوى سن التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق وحماية الطفل، بما يتوج ريادة مملكة البحرين في كفالة وضمان واحترام الحقوق في ظل النهج الإنساني والحضاري لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه اللّه ورعاه.

وبمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف 20 نوفمبر من كل عام، أشارت اللجنة إلى أن السلطة التشريعية وبالتعاون والتنسيق المستمر مع الحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه اللّه، قد أنجزت حديثًا مجموعة من التشريعات ذات العلاقة بالطفل والأسرة، والتي على رأسها قانون رقم (4) لسنة 2021م بإصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، وذلك اتساقاً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها

مملكة البحرين وانضمت إليها، إلى جانب المرسوم بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الطفل الذي يهدف الى زيادة المشاركة في التعليم المبكر من خلال تمكين السياسات والتنظيم والاستثمار، وتفعيل قرار المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب بالتوصية بنقل مسؤولية رقابة الحضانات من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى وزارة التربية والتعليم.

وذكرت اللجنة أن السلطة التشريعية تبدي التزامًا كبيرًا في اتباع المعايير الدولية عند بحث ومناقشة وسن التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالطفل، انطلاقًا من القيم والثوابت الاجتماعية والإسلامية، وإعمالاً للمبادئ الإنسانية والحضارية التي تنتهجها مملكة البحرين، بما يحافظ على كيان الأسرة ويصون الطفل ويساعد في إعداده وتمكينه بالشكل السليم والقويم، مشيدةً بالخطط والاستراتيجيات الوطنية المتجددة التي من شأنها تعزيز ودعم الوضع الحقوقي للطفل في مملكة البحرين، مثل اللجنة الوطنية للطفولة التي تم إعادة تشكيلها مؤخرًا.

وأكدت اللجنة أن مملكة البحرين أصبحت تحظى بمكانة دولية متميزة في مجال الحفاظ على حقوق المرأة والطفل، وذلك من خلال سن العديد من التشريعات الحديثة مثل "قانون الطفل"، والذي يهدف إلى حماية حقوق الأطفال والحفاظ عليها، فضلًا عن بعض القوانين الأخرى مثل "قانون الأسرة"، و"قانون الحماية من العنف الأسري".

www.arabipu.org